

النيل الخالد و سرمدية الحوار و الصراع مع جيراننا الأفارقة

ثانياً: لمحات من الصراع الفات

الموقعة ٢٧٠٠ جنديا مصرياً من اصل ثلاثة آلاف. و في العام التالي ١٨٧٦م، و للانتقام ارسل عشرون الف جنديا مصرياً (وقد كان تعداد مصر وقتها ثلاثة ملايين نسمة) بقيادة الأمريكي «لورنج باشا» (LORING PASHA) عديم الحيلة و فاشل الحرب الأهلية الأمريكية ليواجه بمواجهة مائة ألف حبشي جمعهم التعصب الديني لحرب مقدسة، و دارت معركة (جورا GURA)، فقتل من جنود الكتانة ١٢٥٠٠ وذبح ٦٠٠٠ من الأسرى بعد يومين من أسرهم وفر ٥٠٠٠ الباقين وكان من بينهم أحمد عرابي. ولازلت هاتان المعركتان تعتبران من مفاخر التاريخ الوطني الإثيوبي الحديث حيث أن بعض المدافع التي استولى عليها الإثيوبيون في معركة «جوندت» مازالت تزين ميدان «اكسيوم AKSUM»، العاصمة التاريخية لإثيوبيا إلى اليوم، كما أطلق اسم «جوندت» على أرفع وسام عسكري إثيوبي. و لعل ذكرى تلك المعارك و هذا الصدام مازالت تلقي بظلالها على الحوار و الصراع السرمدى بين البلدين.

و بعد التحسن الملحوظ في العلاقات (١٩٥٢-١٩٧٤م) أيام عبد الناصر و «هيبلا سلاسي»، و تدهورها فيما بعد بغياب الأخير، وفي أواخر السبعينات كان موضوع محاولة استخدام مصر لمياه النيل في شبه جزيرة سيناء و شائعة تزويد إسرائيل بمياهه ومحاولة إثيوبيا إقامة سد على النيل بمساعدة سوفيتية عاملاً من عوامل التوتر بين البلدين، و تهديد السادات باستخدام القوة لمنع أى مشاريع إثيوبية تمنع تدفق مياه النيل للشمال، الأمر الذى أدى إلى تصاعد الحملات الإعلامية المضادة لمصر فى وسائل الإعلام الإثيوبية. ثم فترت العلاقات تماماً بأخباريات فترة حكم مبارك بعد حادثة الاغتيال المشؤومة (١٩٩٥م)، ثم تازمت بعد مجئ «مليس زيناوى MELES ZENAWI» (١٩٩١-٢٠١٢) إلى حكم إثيوبيا و الذى اتهم مصر صراحة بتدعيم الحركة الانفصالية فى إرتريا وأطلق كثيراً من التصريحات العدائية ضد مصر مستشهداً بالماضى الذى استطاعت فيه إثيوبيا تدمير الغزاة المصريين (على حد قوله). لكن يد نظام حسنى مبارك ظلت قوية على الملف الإثيوبي و وضعته تحت إشراف مؤسسة المخابرات وليس وزارة الخارجية. فهل ظلت إثيوبيا (كما يظن البعض) تنتظر اللحظة المناسبة لتوجيه ضربتها إلى مصر و التى حانت مع اضطراب الأمور بعد ثورة يناير ٢٠١١م و تدهور أحوال مصر الاقتصادية و السياسية، فاعلنت عن تحويل مجرى النيل الأزرق (٢٨ مايو ٢٠١٢) تمهيداً لقيام سد النهضة العملاق الذى سيحكم فى جزء كبير من فيضان النيل الأزرق وذلك كمقدمة لبناء عدد آخر من السدود يعطى لإثيوبيا الحرية الكاملة فى التحكم فى مياه ذلك النهر على المدى البعيد، وذلك فى تحد سافر للقانون الدولى الذى يعتبر مجارى الأنهار ممرات دولية و يُجرّم تحريماً تاماً على دول المنبع إقامة سدود أو منشآت على مجارى الأنهار بدون موافقة دول المنصب، و فى تجاهل تام لكل الاتفاقيات السابقة بين دول الحوض (اتفاقيات ١٨٩٦م، ١٩٠٢م، ١٩٠٦م، ١٩٢٩م، ١٩٥٩م). و هذا ما أثار سياسيو مصر و تابنت أراهم و زاد تحمس البعض منهم مما أوقعهم فى بعض الأخطاء، و خاصة موقعة إذاعة لقاء القوى الوطنية من القيادة السياسية على الهواء دون علمهم (٤ يونيو ٢٠١٢م) لمناقشة مشكلة سد النهضة و العلاقات مع الجانب الإثيوبي، و خاصة كان هناك بعض الآراء التى جاتبها الصواب و حملت بعض الشطط، و أحدثت أزمة فى العلاقات مع إثيوبيا بعد طفيف التحسن، و لكن تقلبت الحكمة على التدهور أخيراً و سار الجمع فيما بعد فى طريق الجور.

و مع تلك النوبات من الصراع و التى أيقن الجميع أنها لن تكون فى صالح أين من البلدين أو بلدان حوض النيل قاطبة، أصبح لزاماً التطلع للحوار لحل كافة نقاط الخلاف و زرع الثقة بين شعوب وادى النيل و هذا ما سوف تناقشه فى الجزء الثالث من مقالنا القادم بإذن الله ، إن فى العمر بقية.



أرندروب ADOLPH S/REN ARENDRUP " قليل الخبرة منعدم الحكمة و الذى لم يكن يستمع لنصائح من معه من كبار الضباط المصريين المدربين ذوي الخبرة فى الحروب فى هذه المناطق (وكانت خطة الإثيوبيين بقيادة الإنجليزي الجنرال «كيركهام» KIRKHAM استناد الجيش المصرى داخل البلاد حتى تطول طرق مواصلاته وبتعد عن مركز تمويهه وبنال منه التعب والاضطراب نتيجة سيره فى مناطق جبلية وعرة، و قد كان) و بالفعل قتل فى

الإسلامي، و اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح و داروا حول إفريقيا و رست بهم مراكبهم على الشاطئ الإثيوبي حيث ملكة الحبشة «هيبلانة» المسيحية المنتصبة التى طالبتهم بمقاومة النفوذ الإسلامى فى المناطق المجاورة لمستعمراتها. ثم واتهم فكرة جهنمية لتحويل مجرى النيل إلى الشرق ليصب فى البحر الأحمر من خلال مروره فى أراضي الحبشة فقط وليحرم مصر منه (إبان عصر المماليك) ويجعلها تموت عطشاً. و لكن لم يستطيعوا تنفيذ ذلك لوقوف الجغرافيا ضدهم.

و بعد أكثر من ثلاث قرون، و مع محاولات الخديوي إسماعيل (فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر) احتواء (بل احتلال) إثيوبيا ذاتها، من بعد استيلائه و سيطرته الكاملة على كل ما يحيط بها، فقد خضع له كامل ساحل البحر الأحمر الغربى (من السويس شمالاً إلى بريرة فى الصومال جنوباً) و كافة أراضي السودان و أوغندا حتى منابع النيل و أطراف كينيا و بدأ حاصر إثيوبيا جغرافياً. و أراد أن يخضع أراضي الحبشة ليستكمل السيطرة على كل حوض النيل فكان الصدام مع الجيش الإثيوبي على أرضه، و لم يحالف النصر جيش الكتانة هذه المرة لاستهانة الخديوي بالأحياس و مكر الأوربيين. فالحملة المصرية على الحبشة أو الحرب المصرية الإثيوبية (١٨٦٨-١٨٧٦م)، و اشتداد الصراع بين الخديوي إسماعيل وإمبراطور «يوحنا الرابع YOHANNES IV» (١٨٦٨-١٨٧٦م)؛ تسبقت معركةين؛ سبقتها كمين بمنطقة «عدوة ADWA» فى ٧ نوفمبر ١٨٧٥ م، ثم معركة «جوندت GUNDAT» فى ١٦ نوفمبر ١٨٧٥ و تلتها مأساة «جورا GURA» فى ٩-٧ مارس ١٨٧٦. و انتهت الصراع بانتصار إثيوبيا، و خفاق الجيش المصرى بقيادة مرتزقة أوربيون و أمريكيون. ففى كمين بالقرب من منطقة «عدوة» (شمال شرق إثيوبيا) أعده رجال القبائل الدنقلاويون أبادوا القوة المصرية (التي جندى) عن بكرة أبيها بما فيها قائدهم النمساوي «مُنزنجير MUNZINGER»، المتهور، ثم أتت الموقعة ١٥١٢م حين خرجت سفنه من شبه الجزيرة الأيبيرية بأوروبا بعد ثمان قرون رضخوا فيها للحكم العربى



بقلم

د. قاسم زكى

أستاذ الوراثة بكلية الزراعة،
جامعة المنيا والرئيس الأسبق
للجمعية الأفريقية لعلم
الحاصلات الزراعية (ACSS)

تعث فى تلك المناطق لمصالحها و التى حتما سوف تؤثر على الجميع، و إن صنعوا كما تفعل العامة حين يقتررب منها الخطر. و لعل هذا التنافس بدأ منذ قديم الأزل، فالتاريخ يذكرنا بحملة القائد البرتغالى «الفونسو دى ألبوكيرك AFONSO DE ALBUQUERQUE» فى العام ١٥١٢م حين خرجت سفنه من شبه الجزيرة الأيبيرية بأوروبا بعد ثمان قرون رضخوا فيها للحكم العربى

تدويل التعليم والوحدة العربية المشتركة



بقلم

د/فاطمة الزهراء سالم محمود

أستاذ أصول التربية المساعد والسياسات
التعليمية - كلية التربية جامعة عين شمس
DR-FATMASALEM@HOTMAIL.COM



ثانياً : استحداث استراتيجيات تعليم تتفق وطبيعة البرامج الدراسية المقدمة للدارسين
ثالثاً : صياغة نظم تقييم موحدة تقيس المهارات المكتسبة من البرامج الدراسية وليس المعارف
رابعاً : وضع نظام لتفعيل مشروعيات مشتركة وريادة أعمال تشجع شباب الجامعات من الجنسين للبحث عن فرص عمل أثناء الدراسة .
خامساً : تشجيع البحوث العلمية التطبيقية المشتركة بين الجامعات العربية ذات المدى البعيد و التى تشجع

بنفس المحتوى ونفس أساليب التدريس ونفس أساليب التقييم تؤدي إلى تحقيق نواتج تعلم مقاربة ومتشابهة فى المواطن المستهدف إعداده وتكوينه .
ومن ثم كيف يمكن تفعيل تدويل التعليم داخل جامعاتنا المصرية والعربية بنفس نموذج الجامعة العربية المفتوحة المتميز :-
أولاً :وضع فلسفة تعليمية مشتركة وموحدة بين الجامعات العربية تستهدف تحقيق أهداف مشتركة فى المجالات الثقافية والصناعية والاقتصادية والثقافية .

والاجتماعية والثقافية . وفى عام ٢٠٠٢ تجسدت الفكرة على أرض الواقع وتأسست الجامعة العربية المفتوحة بتعاون مشترك مع الجامعة المفتوحة فى المملكة المتحدة .
وليس فكرة تدويل التعليم تستهدف الشراكة الدولية فحسب، وإنما أيضاً إعداد المواطن الكوكبى الذى يمتلك جملة من المهارات التى تؤهله للتعاون والتشاركية فى كيان دولى وإقليمى ومحلى .
كما أن فكرة توحيد البرامج الدراسية على تسعة دول

هل يمكن أن تتحقق الوحدة العربية من خلال تدويل مناهج التعليم . ووجود نظام عربى مشترك لأساليب التعليم واستراتيجيات التدريس ، ونظم التقييم والامتحانات ؟
لقد تحققت الإجابة على هذا التساؤل فى كيان ونموذج عربى مشترك بالفعل من أجل تحقيق شراكة عربية بين تسع دول عربية هم الكويت والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، ولبنان ، والبحرين ، وسلطنة عمان ، وجمهورية السودان ، وأخيراً اتفاقية ٢٠١٤ بشأن انشاء فرع للجامعة العربية المفتوحة فى فلسطين .

وكتابة هذه السطور من خريجي الجامعة العربية المفتوحة عام ٢٠١٢ رغم حصولها على الدكتوراه من إحدى الجامعات المصرية ، إلا أننى رأيت حوض تجربة تدويل التعليم بشكل يستند إلى التفكير المنظومى فى التعليم من خلال شراكة دول عربية فى مناهج دولية واختبارات تقييمية على مدار العام الدراسى ، ونظام مراقبة دولى أثناء الامتحانات التى تعقد بتوقيت واحد لجميع فروع الجامعة فى دول عربية شتى .

BLENDED LEARNING وترتكز فلسفة التعليم المدمج الذى يجمع بين التعليم المفتوح والتعليم المتعارف عليه على أن يوظف الطالب الدراسة بالجامعة وفقاً لاختياراته ، وأيضاً يتواصل عبر الإنترنت مع مدرسيه من خلال التعلم الذاتى ، بحيث يحصل الطالب على شهادة مزدوجة من البلد التى أجرى فيها الاختبار أياً كانت جنسيته وينضم المصروفات الدراسية حتى إذا لم يكن الطالب ينتمى إلى البلد العربى التى يدرس بفرع الجامعة بها، أما الشهادة الثانية فيحصل عليها من الجامعة البريطانية المفتوحة فى المملكة المتحدة التى تمد الدول العربية المشتركة بالبرامج والمعايير التى تحافظ على فلسفة الجامعة القائمة على التعليم المفتوح والتعليم المدمج .

وفكرة انشاء الجامعة العربية المفتوحة فى الوطن العربى تعود فى جذورها إلى مبادرة محمود من الأمير «طلال بن عبد العزيز آل سعود» رئيس برنامج الخليج العربى للتنمية (أجند)، وذلك من أجل التواصل الحضارى العربى العربى وتحقيق الوحدة العربية من خلال التعليم وذلك المبادرة فى عام ١٩٩٦ من أجل انشاء كيان أكاديمى تعليمى مميز غير هادف للربح وإنما يستهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة فى كافة المجالات العلمية